



نقابة المعلمين الأردنيين  
JORDANIAN TEACHERS' SYNDICATE

# التقرير الإخباري

(فيما يتعلق بنقابة المعلمين وأخبار المعلمين والمدارس والطلاب وأخبار النقابات الأخرى)

من أخبار الصحف اليومية (الدستور- الرأي - الغد - السبيل) والمواقع الإخبارية الإلكترونية.

ليوم الثلاثاء ٢٤-١١-٢٠١٥

محرر الأخبار || محمد الفقهاء



التقرير الإخباري اليومي ٢٤-١١-٢٠١٥

عناوين الصحف

||الرأي|| مخاطر قد تحيط بطلبة المدارس في رحلتهم بين المدرسة والمنزل ما يتطلب رقابة فاعلة

||بترا|| بحث ظاهرة نقل الباصات الخصوصي لطلاب المدارس

||الرأي|| (المعلمين): سنتخذ إجراءات نقابية لحماية المعلم

||الرأي|| تصنيف المدارس الخاصة إلى فئات وفرص الالتحاق بها

||السوسنة|| وانتصرت ارادة الشعب - د. حسام مشه\*

||عمون|| الملكة رانيا تكرم مدارس

تفاصيل الأخبار في الصفحات اللاحقة

## مخاطر قد تحيط طلبة المدارس في رحلتهم بين المدرسة والمنزل ما يتطلب رقابة فاعلة

تقضي رشا الطفلة ذات الستة اعوام يوميا ما يقارب الساعة في رحلة ذهابها وعودتها من المدرسة مشيا على الاقدام ، تحمل حقيبتها متحملة عناء وتعب يومها المدرسي دون ان تكون قادرة على استبدال معاناتها بوسيلة اخرى تقلها من والى المدرسة حالة رشا كحال الاف الطالبات وطلاب في المرحلة الاساسية يذهبون ويعودون لمنازلهم بمفردهم مشيا على الاقدام او باستخدام وسائل نقل مشتركة بين طلاب المدارس لكنها لا تعود ملكيتها للمدرسة يشتركون بها مجموعة من الاسر لتقل ابنائهم وبناتهم ولا رقابة عليها

المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها هؤلاء عديدة بدءا من الضياع وعدم قدرتهم للوصول الى منازلهم وتعرضهم لتحرشات من الاخرين خاصة ان قصدوا اماكن اخرى اثناء ذهابهم ورجوعهم لمنازلهم كسواء الحلويات من البقالات هؤلاء الاطفال قد يصبحون ضحايا في لحظة واحدة تسرق طفولتهم وبراعتهم بسبب عدم توفير السلامة لهم اثناء ذهابهم للمدارس اسوة بالاطفال الذين يرسلونهم اسرهم بمفردهم لشراء احتياجات الاسرة متجاهلين اعمارهم وادراكهم الطفولي الذي لا يخولهم التفريق بين الخطأ والصواب

شهد المجتمع خلال السنوات الماضية حالات لاطفال ضلوا طريقهم او اختفوا لايام او ساعات ومنهم من كان يتعرض لتحرشات دون ان يتمكن من البوح بذلك خوفا ممن فعل التحرش الدكتور هاني جهشان مستشار الطب الشرعي الخبير في مواجهة العنف واهمال الاطفال قال ان اي طفل عمره اقل من احد عشرة سنة او اثني عشرة سنة يتوجب ان يكون هناك راعي له خلال مغادرته المدرسة او المنزل او بالعكس او السماح له بالخروج منفردا للمجتمع المحلي

وبين انه بعد هذا العمر يتوجب ان يرافقه شخص يرعاه اعتمادا على نضوجه الاجتماعي والنفسي واذا كان يعاني من اعاقات جسدية او بصرية او سمعية او اضطرابات سلوكية او لغوية يجب ان يرافقه احد وذلك يعتمد على بعد المسافة ما بين المدرسة والمنزل والمخاطر الشائعة بالمجتمع واصف جهشان ان المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها هؤلاء الاطفال عديدة منها ان يتوه الطفل في الطرق والازقة ويضل الطريق الى منزله وقد يتعرض لحوادث المرور ومخاطر الاصابات بسبب ضعف مواصلات السلامة العامة في الطرق اضافة الى تعرض الطفل لرفقاء السوء كالتعود على التدخين او الكحول والمواد الطيارة وتعرضه للعنف الجسدي والتنمر من اطفال اخرين بالطرقات اضافة الى تعرضه لمخاطر العنف الجنسي من المراهقين والبالغين ان كانوا من المجتمع المحلي او غرباء

واشار جهشان ان هؤلاء الاطفال قد يتعرضون للخطف المباشر بالرغم من عدم شيوع هذا الامر بمجتمعنا الا ان حدوثه يعني الاتجار بالبشر وبالاغصاء البشرية لافتا الى ان الاطفال قد يتعرضون ايضا لانضمامهم لعصابات تهريب المخدرات او الانخراط في العصابات المسلحة والتكفيرية واوضح جهشان ان هذه المخاطر ليست محصورة فقط بخروج الطفل من المدرسة بل هي موجودة ايضا في الاماكن الاخرى التي قد يتواجد بها الطفل وحيدا ان كان برضى والديه او رغما عنهما او بغفلة عنهما مثل مجتمعات التسوق او المنتزهات العامة او صالات الالعاب والسينما

وقال جهشان انه تبعا للمراجع المعرفية فان الاطفال اقل من عمر اثني عشرة عاما والاطفال المحتاجين لرعاية خاصة تتحمل ادارة المدرسة والمعلمون بها مسؤولية رعايتهم اثناء خروجهم من المدرسة لغاية ضمان انتقال هذه الرعاية لاحد الوالدين او المسؤولين عنهم ولا يتوقع ان يغادروا المدرسة دون ضمان انتقال هذه الرعاية واخفاق المدرسة بذلك يعتبر شكلا من اشكال اهمال الاطفال وانتهاك لحقوقهم مشيرا الى ان هذا الاهمال يشارك فيه الوالدان في حال اخفاقهم او تاخرهم غير المبرر لضمان ايصال ابنائهم للمنزل

وان انتقال رعاية الطفل الامنة من المدرسة لوالدي الطفل او بالعكس من والدي الطفل للمدرسة لدى التحاقه بها صباحا يجب ان يمتد ليشمل رعايته في واسطة النقل او المركبة التي تستخدم لهذه الغاية بحيث يتم ضمان وجود مشرفة متخصصة بالمركبة تكون مسؤولة عن رعاية الطفل خلال وجوده بها

وبين جهشان انه لم تضمن قوانين وانظمة وتعليمات وزارة التربية والتعليم اي نصوص واضحة تتعلق بحماية الاطفال اثناء خروجهم من المدرسة او تضمن استمرارية رعايتهم لحين وصولهم للمنازل مؤكدا على ان اغفال الحكومة لمثل هذه النصوص يشكل انتهاكا لحقهم بالامن والسلامة

وبين جهشان ان المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات نصت على انه كل من ترك قاصرا لم يكمل الخامسة عشرة من عمره دون سبب مشروع او معقول ويؤدي الى تعريض حياته للخطر او على وجه يحتمل ان يسبب ضررا مستديما لصحته يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وتكون العقوبة بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات ان كان القاصر لم يكمل الثانية عشرة من عمره وبين ان الضبابية في قانون التربية والتعليم حول من هو المسؤول عن الطفل لحظة خروجه من المدرسة يجعل تطبيق هذه المادة امرا محيرا بين انفاذها على والدي الطفل او ادارة المدرسة مما ينعكس سلبا على الطفل وتعريض حياته للخطر دون رادع حقيقي يوفر له الحماية

واكد جهشان على اهمية تزويد الاطفال بالمعارف الاساسية للتعامل مع الغرباء ولمخاطر عبور الطريق والمركبات ولوسائل مواجهة الذين قد يعرضونهم للتنمر اضافة الى اهمية التعرف على مخاطر التدخين والمخدرات واشار الى ان مواجهة هذه القضية وحماية الاطفال وتوعيتهم تتحملها ادارات المدارس والمعلمين والوالدين والاخفاق في تنفيذها يشكل احد مظاهر انتهاك حقوق الاطفال لافتا الى ان الدولة تتحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمثل هذه البرامج التوعوية للاطفال على المستوى الوطني لتمكينهم من حماية انفسهم لدى بلوغهم العمر المناسب ليخرجوا للمجتمع بمفردهم فان يعود طفل في عمر السادسة لوحيد من مدرسته ويذهب اليها يوميا مشيا على الاقدام هي ساعات كفيلة بتعريضه لشتى انواع

المخاطر قد تؤدي بمحصلة الامر الى عدم عودته الى اسرته او فقدانه حياته وتعرضه لتجارب لا تتناسب مع طفولته... انها مسؤلية الاسر التي لا تدرك خطورة ما تقدم عليه وما يمكن ان يتعرض له طفلها

## الرأي

### بحث ظاهرة نقل الباصات الخصوصية لطلاب المدارس

بحث وزير النقل ايمن حتاحت في مكتبه اليوم الاثنين مع مدير عام هيئة تنظيم النقل البري المهندس مروان الحمود ومدير ادارة السير العقيد ياسر الحراشة آلية حل ظاهرة نقل الباصات الخصوصية العاملة لطلاب المدارس الحكومية

ودعا الوزير الى التعاون والتكاتف من اجل ايجاد صيغة توافقية لحل هذه الظاهرة وبأسرع وقت ممكن خدمة للطلبة في المدارس الحكومية وللأهالي

وشدد على الاسراع بإعداد وتنظيم هذا النمط من النقل الذي يتطلب اعداد انظمة وتعليمات ناظمة لتقديم خدمة متميزة مراعية للمعايير الدولية ومتطلبات السلامة العامة المتبعة لنقل الطلبة

واكد العمل لرفع مستوى خدمة النقل العام المقدمة للمواطنين بكل شرائحهم مع الاخذ بعين الاعتبار تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة للمشغلين

## بثرا

### المعلمين): سنتخذ إجراءات نقابية لحماية المعلم

قال رئيس فرع نقابة المعلمين في عمان الدكتور مصطفى القضاة، ان الاعتداءات على المعلمين أصبحت ظاهرة مؤرقة للمعلم الأردني، وباتت تؤثر سلبا على أدائه و جودة عمله وإتقانه. ودعا القضاة في مؤتمر صحفي عقده أمس ، وزارة التربية والتعليم الى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لحماية المعلمين والمدارس، مبينا ان النقابة بصدد اتخاذ سلسلة من الاجراءات النقابية لحماية المعلم لحين إقرار القوانين الرادعة لتغليظ عقوبة من يعتدي عليه. ووضح ان فرع النقابة بصدد الإعداد لمؤتمر وطني يضم الحكومة والأعيان والنواب ووسائل الاعلام المختلفة والوجهاء وشيوخ العشائر والقانونيين بهدف استصدار وثيقة شرف من أجل تجريم كل من يعتدي على المعلمين. وعرض القضاة الى حادثة الاعتداء التي تعرضت لها إحدى المعلمات في عمان اخيرا واصفا الاعتداء بأنه يرقى الى محاولة قتل من جهته، أشاد شقيق المعلمة المعتدى عليها محمد عايش، بدور نقابة المعلمين في الوقوف مع أي معلم يعتدى عليه منذ اللحظة الأولى، مبينا ان شقيقته ما زالت ترقد على سرير الشفاء في المستشفى

## الرأي

### تصنيف المدارس الخاصة إلى فئات وفرص الالتحاق بها

مشروع نظام التصنيف للمؤسسات التعليمية الخاصة لسنة ٢٠١٥ الذي اقره مجلس الوزراء منتصف الشهر الحالي وارسله الى ديوان التشريع والرأي لإقراره حسب الاصول يشكل نقلة نوعية وخطوة ايجابية لضبط عملية التعليم الخاص برمته من خلال وضع المعايير والمقاييس الالزامية لاطراف العملية التعليمية كافة في هذا القطاع الهام الذي ينضوي تحت لوائه الاف المعلمين والمعلمات ومئات الاف الطلبة. من بين اهداف هذا النظام الارتقاء بالمستوى التعليمي الخاص وتعزيز تنافسية سوق التعليم الخاص وخدمة ابناء الطبقة الوسطى في المملكة واصلاح التشوهات القائمة في اقساط المدارس وجودة الخدمات المقدمة من قبلها، وقد قسم النظام المدارس الخاصة الى خمس فئات وفق المعايير التي حددها، لكن هناك بعض الملاحظات والتساؤلات المتعلقة بالنظام. لقد خصص النظام الفئتين الاولى والثانية من المدارس الخاصة للطبقة البرجوازية والمخملية عندما حدد الرسوم السنوية للطلاب ما بين (٤-٧) الاف دينار لمدارس الفئة الاولى، وما بين (٣-٥) الاف دينار لمدارس الفئة الثانية وابتعد الطبقة الوسطى عنها في حال كانت تلك الطبقة موجودة في الاصل. اما الفئات الثلاث الاخرى التي تتراوح اقساطها السنوية ما بين (١-٢) الف دينار للطلاب هي ايضا لن تكون متاحة للطبقة الوسطى المفترضة . كيف حدد النظام الطبقة الوسطى وما هي الاسس التي اعتمدها لتحديدها، مع ان السواد الاعظم من الاردنيين يراها تلاشت ولم تعد موجودة، خاصة اذا علمنا ان بعض الدراسات خلصت الى ان الاسرة التي يقدر دخلها بخمسمائة دينار شهريا او اقل تقع تحت خط الفقر. وكم من الاسر يصل دخلها الى سقف خط الفقر بالنظر الى الرواتب الشهرية للعاملين في القطاعين العام والخاص، وهل تستطيع هذه الاسر تعليم اكثر من طالب واحد في المدارس الخاصة وفقا لمعايير الاقساط التي حددها النظام. لا

شك ان النظام انصف المستثمرين والعاملين في التعليم الخاص لكن على حساب الطلبة الذين سيدفعون من جيوب ذويهم ارباح المستثمرين ورواتب العاملين في هذا القطاع. ركز النظام بشكل رئيسي على الاقساط السنوية ورواتب المعلمين في القطاع الخاص واخذت المعايير التي حددها للمدارس بعين الاعتبار المساحات الخارجية او المكشوفة للمدرسة ولم يذكر او يحدد او يلزم المدرسة بحجم المساحة الداخلية وهي مساحة الغرفة الصفية وعدد الطلبة المسموح بأن تحتويهم ومساحة الحركة المتاحة للطلبة والمعلم داخل غرفة الصف، ولم يهتم النظام بموقع المدرسة وهذا في غاية الاهمية خاصة اذا كانت في الاحياء السكنية او على شوارع رئيسية لان للموقع علاقة مباشرة بسلامة الطلبة وتوفير الاجواء الدراسية والتعليمية المناسبة. اما عن المستوى التعليمي والعلمي للطلبة فقد اكتفى النظام بتحديد هذا المستوى باختبار تجريه الوزارة لهم ولم يحدد هل الاختبار سيشمل جميع الصفوف المدرسية ام فقط طلبة الصفين السادس والتاسع كما هو حاصل حاليا، هذا الاختبار سيكون فعالا وناجحا ومفيدا وبناء عندما يشمل جميع الصفوف والمراحل الدراسية والمناهج جميعها، حتى يتم تحديد نقاط الضعف والقوة لدى الطلبة والمعلمين والتأكد من ان مستوى الطلبة في كل مدرسة يتناسب مع التصنيف والفئة التي حصلت عليها. ولم يتطرق النظام الى كيفية التعامل مع المدارس التي قد يتدنى مستوى طلبتها التعليمي والعلمي من خلال الاختبارات التي تجريها الوزارة، وهل ستبقى في نفس الفئة ام ستهبط الى فئة اقل ترتيبا، حتى تضمن وزارة التربية والتعليم تطور العملية التعليمية صعودا في مؤسسات التعليم الخاص وتحافظ كل مدرسة على الفئة التي صنفتم فيها. وهل ستلتزم المدارس بالاقساط السنوية التي حددها النظام ام ستستمر في فرض زيادة النسبة السنوية على الطلبة التي تربطها بارتفاع اسعار بعض السلع ابرزها المشتقات النفطية التي لم ينعكس انخفاض اسعارها على كلفة التعليم فيها. اسئلة واستفسارات اخرى كثيرة يمكن ان توجه لهذا النظام الذي يحتاج الى دراسة معمقة من قبل الخبراء والمختصين قبل دخوله حيز التنفيذ والبدء بتطبيقه فعليا.

## الرأي

### \*وانتصرت ارادة الشعب - د. حسام مشه

في البداية ، أوجه تحية عطرة للشعب الاردني الحر بكل اطيافه ، تحية لمعلميه وطلابه تحية لمؤسساته ونقاباته ، تحية لكل حر وطني . قال كلمته وعبر عن صدق انتمائه

ما جرى من تفاعل شعبي مع رفض المعلمين لوجود كلمة "إسرائيل" في كشوفات التعداد السكاني إنما هو استفتاء حقيقي لرفض . التطبيع بكل اشكاله ، واستفتاء شعبي لمدى كراهيتنا لهذا العدو الصهيوني الغاصب

إن الشعب الاردني الحر رفض رفضا قاطعا مجرد ذكر (اسرائيل) - هذا الاسم البغيض - أمامه ، لأن فلسطين - في ضميره - كل لا تتجزأ ، من بحرها إلى نهرها بوصلة جامعة لكل وطني شريف ، وما هذه الحالة التي عاشها الشعب الاردني لهي تبعث على الفخر . والاعتزاز ، جعلت الحكومه تستجيب لشطب كلمه اسرائيل ، ويا ليتها تشطب من قاموس حياتنا كل تطبيع مع هذا العدو

وإنني هنا لأبعث برسالة اعتزاز وفخر لكل المعلمين الذين أكدوا دورهم الوطني الراض للاحتلال البغيض ، وهم يمثلون دوما حجر . الزاوية الأهم للواجبات الوطنية المختلفة ، ويؤدونها بغايه الكفاءة والمسؤولية الراقية

وهنا تدعو نقابة المعلمين منتسبيها وهم يمثلون ٩٠% من العاملين في التعداد السكاني والأحرص على المصلحة الوطنية وتقديمها على غيرها - مع الحفاظ على المبادئ التي جبلت على حبها قلوب الاحرار - أن يبذلوا غايه جهودهم في انجاح هذه الحملة الوطنية ، والتي تسعى إلى إيجاد تغذية راجعة دقيقة لتخطيط سليم لمشاريع التنمية الوطنية

كل الشكر لكل من ساهم - ولو بكلمة - تعبيرا عن رفضه ومقاومته للتطبيع مع العدو الصهيوني ، مؤكدا - بفعله لا بقوله - أن فلسطين واسمها محفور في قلب كل وطني حر

. وأخيرا ... اشكر الحكومة لاستجابتها المتأخرة لارادة الشعب الاردني الكريم

نقيب المعلمين الاردنيين\*

## الملكة رانيا تكرم مدارس

كرمت جلالة الملكة رانيا العبدالله اليوم الاثنين بالتزامن مع الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على تأسيس الجمعية الملكية للتوعية الصحية، المدارس المعتمدة ببرنامج الاعتماد الوطني للمدارس الصحية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤، الذي تنفذه الجمعية بالتعاون مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم.

وتجولت جلالته يرافقتها نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم الدكتور محمد ذنبيات ووزير الصحة الدكتور علي الحياصات ورئيس مجلس إدارة الجمعية الملكية للتوعية الصحية العميد الدكتور رامي فراج، ومديرة الجمعية حنين عودة، في معرض يضم إنجازات الجمعية على مدى العشر سنوات الماضية والذي يظهر برامجها ومبادراتها في مجالات الشباب والمجتمعات المحلية والمدارس بالإضافة الى قسم الداعمين

وتبادلت جلالته الحديث مع المشاركين في المعرض عن مدى فوائد البرامج والمبادرات على مستوى المدارس والمجتمعات الموجودة فيها

ووصلت الجمعية عبر برنامج الاعتماد الوطني للمدارس الصحية خلال ١٠ سنوات الى ١٤٥ الف طالب وطالبة في ٣١٥ مدرسة وتم تدريب ١٠٣٠ مديرا ومعلم صحة. ومن خلال برنامج (فكر أولا) وصلت لنحو ٧٧ الف طالب وطالبة في ١٠٩ مدارس وجرى تدريب الف معلم ومعلمة، كما تم تطبيق (المطبخ الانتاجي) في ١٠ مدارس واستفاد منه ٢٣٠٠ طالب وطالبة، اما في برنامج (عيادة المجتمع الصحي) الذي طبق في ٣٠ مركزا صحيا، فقد استفاد من انشطته ٥ آلاف مراجع، فيما استطاع برنامج (شبابنا) التعاون مع ٧٢٧ متطوعا في ٨ جامعات

وقدمت جلالته الشهادات لـ ٥٩ مدرسة تم اعتمادها صحياً ضمن المستويات الثلاثة: الذهبي ويضم ١٨ مدرسة وهي المدارس التي تشارك في البرنامج للسنة الثالثة على التوالي، والفضي ويضم ١٥ مدرسة وهي المدارس التي تشارك في البرنامج للسنة الثانية على التوالي، والبرونزي ويضم ٢٦ مدرسة وهي المدارس التي تشارك بالبرنامج للسنة الأولى، ومن بين المدارس التي اعتمدت لهذا العام ٦ مدارس خاصة

وقالت مديرة الجمعية حنين عودة خلال الحفل ان الجمعية حققت منذ التأسيس وحتى هذه اللحظة الكثير من الإنجازات التي عملت على إكساب الافراد في المجتمعات انماطا صحية ايجابية وجرى التركيز على الأجيال الشابة وتحديدًا طلبة المدارس من خلال تعزيز أهمية الوقاية المبكرة والوعي الصحي حول عدد من القضايا الصحية الهامة

وعرض خلال الحفل فيلم اظهر الجهود التي تقوم بها الجمعية وكيف تنعكس ايجابا على تغيير الأنماط الصحية للمجتمعات، مثلما اشتمل الحفل على عرض حي للرسم بالرمال يلخص مسيرة برنامج المدارس الصحية

وحضر الاحتفال وزيرة التنمية الاجتماعية ريم ابو حسان ووزير التخطيط والتعاون الدولي عماد الفاخوري، واعضاء مجلس ادارة الجمعية الملكية للتوعية الصحية ومدراء التربية والتعليم في المملكة وعدد من المهتمين ورؤساء المؤسسات والشركات الداعمة للجمعية. وتشتمل معايير الاعتماد على القيادة والإدارة، والبيئة المدرسية الآمنة والبيئة المدرسية الصحية والبيئة المدرسية النظيفة والتثقيف الصحي ومشاركة العاملين والمجتمع المحلي والخدمات الصحية المقدمة للطلبة والعاملين وخدمات الإرشاد التربوي والصحة النفسية، والتغذية والنشاط البدني

يشار الى أن الجمعية الملكية للتوعية الصحية هي مؤسسة أردنية غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٥ بتوجيهات من جلالة الملكة رانيا العبدالله لزيادة الوعي الصحي وتمكين المجتمع المحلي من اتباع سلوكيات صحية

وكان برنامج الاعتماد الوطني للمدارس الصحية أطلق في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كمرحلة تجريبية بمشاركة ٢٦ مدرسة من مختلف مديريات التربية و ٤٠ مدرسة من مدارس مبادرة مدرستي، وتم اعتماد ٣٢ مدرسة صحية

وشارك في معرض إنجازات الجمعية ممثلون عن الداعمين، وهم مجيد يحيى من برنامج الأغذية العالمي، اسماعيل ابراهيم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، دانييل بايكر من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ساره ماسكروفت من (اوتشا)، راسم دباس من شركة غدير، مهند شحادة من (ميتلايف أليكو)، رونالد هاموند من (ال دي اس)، عبدالله مصاروه من برومين الاردن، نادين فاخوري من النسر العربي، باسم ملحس من المحمودية موتورز، زينة صهيون من (مدلاب)، كارين انتونيدس من نسنتلة، مها حماد من الحكمة، خلدون ربابعة من كابيتال بنك، معين قتادة من شركة المناصير، باسم ظبيان من شركة الإسمنت الشمالية